49 نائباً أعلنوا خارطتهم التشريعية لمجلس 2023

«التشاوري الثاني لنواب الأمة في المجلس»: تحديد الأولويات لتحقيق الإصلاحي المنشود

جانب من اجتماع النواب في اللجنة المالية البرلمانية بمجلس الأمة أمس

صورة من البيان

إنجاز حزمة قوانين المفوضية العليا للانتخاب والمحكمة الدستورية والإسكان حتى لا نعود للمربع الأول

تقسيم الخارطة التشريعية إلى قوانين سياسية وأخرى تنموية ومعيشية.. والتنسيقية ستشرف على تحديدها

الشعب أدى دوره .. واليوم علينا تحمل المسؤولية العظيمة وترجمتها عبر خارطة طريق تشريعية

نؤكد تمسكنا الدائم والمستمر بالدفاع عن حقوق الشعب الكويتي ومصالحه بكل الوسائل الدستورية

المبادرة في تقديم الحلول التشريعية التي تساهم في التنمية والحد من الفساد الذي أغرق مؤسسات الدولة

قطع الطريق أمام أي مغالطات أو تكسبات أو مزايدات أو تضليل أو سحب المجلس نحو الصراعات

التركيز على أولويات الشعب الكويتي التي أجمع عليها والالتزام بتوزيعها تدريجيًا على أدوار الانعقاد القادم

انتهى الاجتماع التنسيقي الذي عقد في مجلس الأمة أمس في اللجنة المالية البرلمانية، إلى إصدار ببيان تحت عنوان «الخارطة التشريعية»، حدد فيه النواب أولويات المرحلة المقبلة خلال دور الانعقاد المقبل وما يليه، مقسمة إلى قوانين سياسية وقوانين تنموية ومعيشية.

وشكل النواب خلال الاجتماع لجنة تنسيقية عهد إليها العمل على تحديد الأولويات وتوزيعها على أدوار الانعقاد المتتالية لضمان تحقيق الهدف الإصلاحي المنشود.

وجاء في البيان ما يلي: "بعد أن تداعى عموم الشعب الكويتي تلبية لنداء الواجب الوطني لممارسة حقهم الدستوري في المشاركة الفاعلة واختيار ممثليهم عبر صناديق اقتراع 6 يونيو 2023، يقع اليوم علينا واجب تحمل هذه المسؤولية العظيمة وترجمتها عبر خارطة طريق تشريعية بمثابة الأرضية النيابية الحكومية المشتركة في قادم الأيام تحت نظر ومتابعة الأمة وبرقابة المهتمين والرأي العام.

وإننا إذ نؤكد تمسكنا الدائم والمستمر بالدفاع عن حقوق الشعب الكويتي ومصالحه بكل الوسائل الدستورية المتاحة والتي يضمن احترامها تحقيق المصلحة العامة وعلى رأسها المبادرة في تقديم الحلول التشريعية التي تساهم في التنمية المستدامة والحد من الفساد الذي أغرق مؤسسات الدولة.

ولما كان ما تقدم فإننا نؤكد على الالتزام بما جاء في هذا البيان لقطع الطريق أمام أي مغالطات أو تكسبات أو مزايدات أو تضليل أو سحب المجلس نحو الصراعات بعيداً عن أولويات الشعب الكويتي التي أجمع عليها والالتزام بتوزيعها تدريجيًا على دور الانعقاد القادم ثم ما يليه من ادوار انعقاد هذا المجلس بعد التنسيق مع الحكومة التي بدورها يستوجب عليها سرعة التعامل مع لجان المجلس لإنجاز التقارير وعرضها على المجلس لإقرار القوانين.

وحتى لا نعود للمربع الأول وجب علينا قبل ذلك انجاز حزمة قوانين خلال فترة الصيف لأهميتها وضرورة اقرارها والبدء بالإصلاح السياسي عبر (قانون المفوضية العليا للانتخاب – والمحكمة الدستورية) إضافة الى (قانون الإسكان والتأمين الصحي لربات البيوت الذي تم التصويت عليهما بالمداولة الأولى او المداولة الثانية وردت من قبل الحكومة بالمجلس السابق).

وتأتي هذه الخارطة التشريعية استكمالاً للجهود المبذولة من الأغلبية النيابية في مجلس 2022 حول أهم التشريعات وما تلاها من مبادرات أثناء فترة انتخابات 2023 للخروج بأفضل المقترحات والتصورات ونضعها تحت رقابة الأمة.

كما إننا نؤكد حرصنا على تقسيم الخارطة التشريعية محل هذا البيان الى قسمين:

- قوانين سياسية
- قوانين تنموية ومعيشية

حيث يُعهد من خلالها للسادة الزملاء اللجنة التنسيقية المشكلة بناء على الاجتماع النيابي الذي عقد اليوم 13 يونيو 2023 بحضور 47 نائبا، بالعمل على تحديد الأولويات وتوزيعها على أدوار الانعقاد المتتالية لضمان تحقيق الهدف الإصلاحي المنشود من طرح هذه الأولويات وتحويلها الى قوانين يتم إقرارها في قاعة عبدالله السالم.

وحمل البيان توقيع النواب: جنان بوشهري، فهد المسعود، محمد الرقيب، فارس العتيبي، مرزوق الحبيني، هاني شمس، داوود معرفي، حسن جوهر، بدر الملا، مهلهل المضف، فايز الجمهور، ماجد مساعد، بدر سيار، عبدالهادي العجمي، متعب الرثعان، أحمد السعدون، فهد بن جامع، شعيب المويزري، عادل الدمخي، محمد هايف، حمد العليان، جراح الفوزان، عبدالله فهاد، فلاح الهاجري، حمد المدلج، أسامة الزيد، شعيب شعبان، عبدالكريم الكندري، بدر نشمي، عبدالعزيز الصقعبي، أحمد لاري، خالد الطمار، سعد الخنفور، محمد المطير، مبارك الطشة، حمد المطر، حمد العبيد، عبدالوهاب العيسى، مهند الساير، عبدالله المضف، حمدان العازمي، عبدالله الأنبعي، خالد المونس، أسامة الشاهين، سعود العصفور، مبارك الحجرف، محمد المهان، محمد الحويلة، وعيسى الكندري.

وأكدت النائبة جنان بوشهري، أن الاجتماع النيابي الذي عقد أمس في مجلس الأمة، مؤشر إيجابي نحو تعاون لإقرار حزمة تشريعات مستحقة، تُطور من العمل السياسي وتنهض بالإقتصاد الوطني، وتحقق للمواطنين طموحاتهم اتجاه وطن مزدهر وحياة متقدمة.

وأعربت بوشهري عن أملها في أن يكون البيان النيابي المشترك بداية لتوافق يدعم جهود الإصلاح، وهذا لا يعني بأي شكل من الأشكال التهاون في الدور الرقابي متى ما نكث الوزراء بقسمهم الدستوري تجاه الوطن والمواطنين والمال العام.

وكان النائب بدر سيار قد قال قبل انطلاق الاجتماع أنه سيترشح للجنة الداخلية والدفاع بحكم التخصص، وبخصوص الأولويات فنحن مع ما ورد ببرنامج عمل الأمة، متمنيا من النواب التعاون على الأولويات لنحقق طموحات المواطنين.

من جانبه، قال النائب بدر نشمي العنزي أرى نفسي في عدد من اللجان البرلمانية وخصوصا الصحية والتعليمية كلجان دائمة ولجنة الإسكان كلجنة موقتة.

وأكد «نحن مع التزكية ونحث على ذلك»، ملاحظا أن «جميع النواب وضعوا مصلحة البلد نصب أعينهم».

تمثل جزءا أساسيا من العمل الديمقراطي

العميد الهاجري: حريصون على شفافية العملية الانتخابية

القاهرة – "كونا": أكد مدير إدارة شؤون الانتخابات بوزارة الداخلية العميد حقوقي احمد الهاجري أمس الثلاثاء حرص دولة الكويت على توفير المناخ المناسب للعملية الانتخابية من خلال وجود المؤسسات الاعلامية أثناء العملية الانتخابية التي تمثل جزءا أساسيا من العمل الديمقراطي للانتخابات.

جاء ذلك في تصريح أدلى به الهاجري لـ "كونا" على هامش مشاركته ممثلا لدولة الكويت في الملتقى الرابع للادارات الانتخابية في الدول العربية المنعقد حاليا في جامعة الدول العربية تحت عنوان "الإعلام والانتخابات".

وقال الهاجري إن وجود الإعلام في العملية الانتخابية ضرورة لإيصال رسالة واضحة وإيصال المعلومات الصحيحة بما من شأنه مكافحة الإشاعات أو ما يخل بالعمل الديمقراطي مشيرا إلى إيمان دولة الكويت المطلق بتوفير الشفافية والنزاهة والحيادية بين المترشحين في الانتخابات.

وتطرق الهاجري إلى ما تضمنته كلمته التي ألقاها في الملتقى وتناول فيها التجربة الكويتية في الانتخابات والعلاقة بين الاعلام والعملية الانتخابية إضافة إلى الاشارة إلى القوانين التي تجرم من يخالف القانون مثل قانون الجرائم الإلكترونية وقانون الانتخابات.

وأبرز الهاجري في كلمته دور وزارة الداخلية والجهات المعنية بالعملية الانتخابية المعني بتغطية كل مراحلها بدءا من مرحلة فتح باب الترشح حتى يوم الاقتراع وظهور النتائج.

واكد في الوقت ذاته حرص الكويت على المشاركة في هذه المنتديات والملتقيات الخاصة بالانتخابات لالقاء الضوء على التجربة الكويتية لا سيما ان لدولة الكويت تاريخا عريقا في العملية الانتخابية وتطويرها إضافة إلى الاستفادة من تجارب الدول الاخرى.

يذكر ان الملتقى الذي تنظمه الامانة العامة للجامعة العربية بالتعاون مع الامم المتحدة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي افتتح امس الاثنين ويستمر ثلاثة أيام ويهدف إلى تعزيز التعاون في مجال الانتخابات من خلال تبادل الخبرات فيما بين الإدارات الانتخابية في المنطقة العربية.

ويشارك في الملتقى العديد من رؤساء وأعضاء الادارات والهيئات الانتخابية العربية بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات الدولية للتباحث حول الجوانب المختلفة لدور الإعلام خلال مختلف مراحل العملية الانتخابية.

مدير إدارة شؤون الانتخابات بوزارة الداخلية العميد حقوقي أحمد الهاجري

شكره على سرعة الاستجابة

الأنبعي نقلا عن وزير التجارة: إصدار قرارات تعيين خريجي دورة «الجمارك» الأسبوع المقبل

عبدالله الأنبعي

أشار النائب عبدالله الأنبعي إلى أنه تواصل مع وزير التجارة محمد العيبان بخصوص المئات من خريجي دورة الجمارك الذين مضى على اجتيازهم للدورة أكثر من 6 أشهر ولم تتم إجراءات تعيينهم إلى الآن، وقال: «الشكر للوزير على سرعة الاستجابة حيث تعهد بإصدار قرارت تعيينهم ومباشرتهم للعمل خلال الأسبوع المقبل».

مستمر في عضويتي لتحقيق طموحات الشعب الكويتي

المطر: لا رغبة لدي بالمشاركة في الحكومة

حمد المطر

أعلن النائب الدكتور حمد المطر عدم رغبته بالمشاركة في الحكومة.

وقال المطر إن العديد من وسائل التواصل الاجتماعي تداولت اسمه للدخول في الحكومة المقبلة، مؤكدا «ليس لدي رغبة بالمشاركة في الحكومة، ومستمر في عضويتي بمجلس الأمة لتحقيق طموحات الشعب الكويتي»، متمنياً أن يكون تشكيل الحكومة المقبلة منسجما مع ما أفرزته الانتخابات.